

مسار التكامل في الاتحاد الأوروبي

من

E.U. ← E.C.S.C.

1952 ← 2008 برشلونة

I- الأصل التاريخي:

1- النظام الإقليمي الأوروبي بين الحزبين

2- الهيئات المبكرة

II- الدوافع الأساسية للتكامل في أوروبا.

1- الدوافع الأمنية

2- التعامل مع ألمانيا: رأيان: ومبادرة شومان

3- الدوافع الاقتصادية ونتائج الحرب العالمية II.

III- فكرة الجماعة الأوروبية E.C.

1- من E.C.S.C. ← معاهدة روما 1957.

2- 1965 "الحق في الفيتو".

3- دخول الأعضاء الجدد: أول توسعة 1973 (التكامل الأفقي).

I-الأصل التاريخي:

1-النظام الأوروبي إقليمي:

قبل 1939، كانت القرى الأوروبية عبارة عن إمبراطوريات استعمارية، بدور جد هام على الساحة الدولية. أما في سنوات موالية تغيرت الساحة الأوروبية، الحرب، الاحتلال الألماني، الدمار الهائل.

- اقتسام مستعمرات ألمانيا.

- الدخول في الحرب الباردة.

- القوتين العظيمتين بأسلحة نووية، أوروبا بدون أسلحة من الخمسينيات.

- شعور الأوروبيين بأن اللعبة تدور رحاها على أراضيهم.

- بالموازاة مع الإعمار وإعادة البناء الأوروبيين طالبوا من الولايات المتحدة لأجل ضمانات توفير الأمن.

2- الهيئات المبكرة:

مباشرة بعد الحرب أخذ التعاون الأوروبي عدة أشكال "هيئات"

1947 Benelux

- O.E.E.C.1948 منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبية لإدارة الشؤون الاقتصادية وتحديدًا لإقامة التجارة الحرة، تسوية المدفوعات الدولية، ولتسيير مساعدات مشروع مارشال في 16 دولة أوروبية.

- الخطوات الأولى للتكامل الأوروبي لم تكن فقط لغايات اقتصادية، المعانات الشديدة في الحرب العالمية II، دفع الحكومات للنظر في الوسائل الكفيلة بالوقاية من مثل تلك الأحداث وما رافقها من دمار،...

- 1949: وقعت دول أوروبية اتفاقية حول حقوق الإنسان ومحكمة أوروبية لحقوق الإنسان.

II- الدوافع الأساسية:

1- الدوافع الأمنية:

التدخل السوفيياتي في تشيكو- سلوفاكيا في 1948، ضغوط على بولونيا، المجر، رومانيا، وبلغاريا، دفعت فرنسا وبريطانيا و Benelux إلى توقيع معاهدة بروكسل، لتبادل المساعدة ضد عدو مشترك.

- إندلاع حرب كوريا سرع في التعاون الأوروبي - الأمريكي في الشؤون الامنية.
- التورط في حروب المستعمرات خصوصا فرنسا في الهند الصينية، وبريطانيا في أقاليم ما وراء البحار (الهند)، دفع إلى ضرورة تنسيق الجهود.

2- التخوف من بعث ألمانيا:

حيث **ظهور رأيين بالنسبة لألمانيا: التعامل مع ألمانيا** والرأي الأول ذهب الى إدماج ألمانيا في نظام أمن أوروبي - غربي EDC الجماعة الدفاعية الأوروبية، أي مع Benelux، وكل من بريطانيا، فرنسا، وإيطاليا. بينما رأى الطرف الثاني ربط ألمانيا بالناتو، وبعد فشل الجمعية الوطنية الفرنسية في المصادقة على EDC

، هو الذي أدى إلى إلغاء الخيار الأول، وتبني الخيار الثاني ومنه أصبحت ألمانيا ضمن الأطلسي. ثم في سياقها أتت مبادرة شومان حيث أسس التكامل الأوروبي مع مبادرة شومان منذ البداية بأبعاده المتعددة مساره، محركا بعدة أهداف، إلى جانب الرفاه الاقتصادي، بإلتقاء الرغبة في التعاون الاقتصادي، مع الرغبة في الحفاظ على ديمقراطيات حقوقية غير قبالة للخرق.

- اهتمام مشترك بالاتحاد السوفياتي، إدماج ألمانيا حتى **لا تحيا كقوة صناعية**.

- جاءت E.C.S.C بسلطة فوق قومية، تراقب المسار المعلن في الاتفاقية، الفكرة التي التقت مع السياسات التي تبنتها فرنسا على المستوى الداخلي (التأميمات وسيطرة الدولة على قطاع واسع من الاقتصاد). ثم اتفاقية روما euroatom الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية 1957.

3- الدوافع الاقتصادية ونتائج الحرب العالمية:

من أهم الدوافع لدى الأطراف إعادة بناء الاقتصاد "الرفاه الاقتصادي والاجتماعي".

هاذين العاملين ← مولد "التعاون الجدي بإصرار من الدول الخائفة من الحرب".

← الحصول على هذه الأهداف تواجه صعوبات عملية أهمها كيف يمكن

الوصول إلى هذه الأهداف. وفي مسارها طرحت عدة تساؤلات:

- هل يستطيع التعاون ما بين الحكومات أن يكون كافيا لذلك؟

- هل كان ضروريا إقامة "عمل مشترك".

- كيف سيكون دور ألمانيا؟

- هل يوجد فعلا دافع للتعاون الاقتصادي؟

وزير خارجية فرنسا قدم مقترحه حول E.C.S.C الفكرة: المراقبة فوق القومية والمشاركة للصناعات الأساسية التي كانت في قلب الصناعة العسكرية وسيق التسلح يمكن أن يؤدي إلى الحرب من الماضي.

قبل المقترح بالرفض وبعض المعارضة ولكن دخلت E.C.S.C حيز العمل في جويلية 1952. حيث أن الخطوة الأولى أدخلت الى حيز العمل المشترك فكرة الجماعة تميزت بكونها:

- مجموعة وحيدة في شكلها كتنظيم دولي سياسي.

- تعرف على انها: عبر قومية حينما تمتعت بسلطات فوق الدول. في نفس الوقت لها مسار ما بين الحكومات، تحكمت فيها عدة عوامل تلك التي عرفت أوروبا ما بعد الحرب ع II.

التعاون عن طريق التكامل السياسي والاقتصادي كان النهج الذي من خلاله الدول المؤسسة قامت (GER، FRA، ITA، Benelux) بتوجيه مختلف العناصر: التكنوقراطية، الجيوسياسية، واهتماماتها المثلى، بالتخلي عن جزء من السيادة لصالح تنظيم دولي يؤمل منها أن تؤمن مستقبلا آمنا، يبعد تدريجيا صورة المستقبل الذي يمكن أن يحمل في طياته بذور النزاع والصراع بين الأمم وهي النزاعات التي عادة ما تكون دموية.

- في إطارها التاريخي تمت عدة خطوات في اتجاه هذا المسار وحولت التركيز من مفهوم الجماعة إلى مفهوم الاتحاد.
- فمِنذ التوقيع على معاهدة روما 1957 بدأت مسيرة العقود طويلة الأمد من مؤسسة الجماعة انطلاقاً، من اتفاق بسيط حول الاتحاد الجمركي، وعندما تم تخفيف وإنجاز الأهداف الاقتصادية بدأ "التركيز الأصلي على التكامل الاقتصادي" ينتشر إلى التكامل السياسي.
- بنهاية الستينيات تطور الاتحاد ليصبح "سوق مشتركة".
- تحديد أهداف سياسية التكامل الإقليمي: الزراعة - المواصلات.
- السياسات المشتركة التي طبقتها جميع الدول الأعضاء.
- عانت الجماعة من "الأزمة" رغبت فرنسا في تشريع الفيتو خاصة ضد الدول التي تفشل في تطبيق السياسات المشتركة.
- عقب ظلال فترة ركود "السبعينيات": تم تحديد حملة أهداف اقتصادية عموماً و خاصة فيما يتعلق بأسعار صرف العملات الوطنية.
- توسعة 1973: دانمكارك، إيرلندا، U.K.
- اليونان في 1981، - البرتغال وإسبانيا في 1987.
- كما كان مطلب إصلاح المؤسسات على أولويات الأعمال.
- معاهدة ماستر: تحول كبيرة "E.U".

- جدول زمني للتحويل نحو العملة الموحدة EURO.
- توسعة الجماعة: المسا، السويد وفنلندا 1995.
- انهيار جدار برلين ونهاية الحرب الباردة: أوصلت الجماعة للتوسعة لأول مرة باتجاه الشرق.
- التحويل من "الجماعة" إلى "الاتحاد" يترجم ماذا؟
- الرغبة والطموح في الانتقال إلى تكامل سياسي أعظم.
- نصوص حول المواطنة الأوروبية بدأت بالفعل تظهر في نصوص المعاهدات - وذلك لأول مرة.
- وقد تزعمت فرنسا وألمانيا الجماعة بغية الاستفادة من كل مكاسب الطاقة الذرية: فرنسا تريد الاستفادة من الخبرة الألمانية والمعرفة، بينما طمحت ألمانيا إلى تطوير استخدامات الطاقة الذرية، لكونها لا تستطيع القيام بذلك لوحدها نظرا لماضيها الحربي.

III- معاهدة روما وتأسيس الجماعة الأوروبية الاقتصادية: E.E.C.

باتجاه التعاون الاقتصادي قررت مجموعة البينيلوك ومعها فرنسا ألمانيا وإيطاليا، قرروا الدخول في صيغة جديدة من التعاون الاقتصادي بهدف كبير ، وهو السوق المشتركة. وفعوا اللبنة الأساسية لذلك في ما عرف بمعاهدة روما 1957، المعاهدة التي لاحقا سوف تتحول إلى أشهر خطوات التكامل الأوروبي (احتقل بها

في روما سنة 2007 احتفالا ضخما)، اعتازا بالانجازات العملاقة التي تحققت بفضلها.

- توسيع العضوية: (1965-1981).

الحق في الفيتو:

في اتفاقية 1965، وضعت يورواتوم و ECSC ثم EEC تحت صلاحيات المجلس الوزاري: "المجلس الأوروبي".

وفق ذلك المفوضية في هذه الحالة كانت مستقلة عن الدول الأعضاء، وكانت تمثل الهيئة الفوق قومية للتكامل أي أكثر من مجلس الوزراء.

في هذه المرحلة سعت فرنسا إلى ضرورة امتلاك حق الفيتو، وكذلك الاستقلالية في إدارة بعض الشؤون، في الوقت الذي فيه بدأت أطراف أخرى تسعى إلى مزيد من تعميق العمل فوق القومي.

شكل التوجه الفرنسي تصادما مع باقي الدول، جعل فرنسا خارج المداولات الأوروبية لمدة 6 أشهر (سياسة الكرسي الشاغر)، وبدون واحدة من الدول المؤسسة، ومن أكبر الاقتصادات في أوروبا وجد التكامل الأوروبي في طريق مسدود. لكن تم التوصل إلى حل توافقي عرف باتفاق لوكسمبرغ 1966 وهو يتماشى مع الرغبة الفرنسية وقد اعتبرت نصرا لها.

تم تبني عملية تصويت بالأغلبية Ma المؤهلة "الموصوفة" باستثناء "القضايا الهامة"، وكان على الدول أن تبين ماهو هام كما كان اقترح بعضها، بينما

البعض الآخر اعتبر أن الفيتو أصبح أمرا واقعا. وهكذا عرفت عملية التحول إلى المؤسسات فوق القومية نوعا من العرقلة- التكامل العمودي.

3- دخول الأعضاء الجدد: التكامل الأفقي:

عضوية بريطانيا "U.K": أبدت بريطانيا رغبتها في عضوية التكامل الأوروبي لكنها ووجهت بعراقيل عدة:

- عودة ديغول إلى السياسة: (حرب الجزائر، الجمهورية الخامسة و 26 حكومة واعتبار بريطانيا متورطة في سياسة عالمية بدلا من سياسة أوروبية وحلفها مع USA، أعطاهم دخولا خاصا إلى مصادر التسليح والتكنولوجيا الأمريكيين وكذلك جعلها ضمن المظلة الأمنية الأمريكية، بالإضافة إلى علاقاتها مع الكومنولث، وهي القضايا التي كانت تزيد من تحفظات ديغول.

في سنة 1969 يتغير الحكم في فرنسا، بمجيء جورج بومبيدو الذي لم يكن على نفس تحفظات ديغول، كما أن بريطانيا قد وعت جيدا أن علاقاتها بالكومنولث لا تعطيها بديلا عن الأسواق الأوروبية، في الوقت الذي يواجه فيه اقتصادها، حالة كساد. وهكذا في 1973، U.K، الدنمارك، **إيرلندا** تدخل الجماعة.

- الموجة الديمقراطية في الجنوب: ستأتي باليونان، إسبانيا، البرتغال، 1986.

القسم الثاني

III - المؤسسات والهيئات المركزية:

1 - E.C.B: البنك المركزي الأوروبي.

2 - E.I.B: بنك الاستثمار الأوروبي.

3- الأجهزة الجماعية غير الممركزة.

4- محكمة العدل الأوروبية.

5- محكمة مدققي الحسابات.

6- اللجنة الاجتماعية والاقتصادية.

7- لجنة الإقليمية.

1 - E.C.B: البنك المركزي الاوربي:

يضع السياسة المالية والنقدية للاتحاد، ويتحكم في سعر التوازن بمنطقة اليورو، تم تأسيس البنك في 1-06-1998 بذلك فهو واحد من أحدث البنوك المركزية في العالم، يعمل بالاشتراك مع البنوك المركزية القومية، الطرف الأهم في نظام البنوك المركزية الأوروبية.

2- بنك الاستثمار الاوربي:

تم تأسيسه في نفس الوقت مع المعاهدة حول الجماعة الأوروبية 73 وهو الجهاز المالي للاتحاد الأوروبي، العضوية في E.U تعطي العضوية المباشرة في E.I.B.

يقدم البنك قروضا مريحة وضمانات الاستثمار من أجل التطور الاقتصادي في E.U القروض تمنح أيضا لدول وسط وشرق أوروبا ودول العالم الثالث.

3- الأجهزة الجماعية غير الممركزة:

وضع الاتحاد عدة أجهزة غير مركزية. مختصة في مختلف المجالات، الهدف المشترك لهذه الأجهزة هو تفكيك المركزية في مختلف نشاطات الاتحاد وتطوير "know-low" علميا وتقنيا في قطاعاتها الخاصة بها حاليا 11 من هذه الأجهزة من بينها:

- المؤسسة الأوروبية لتطوير الحياة وظروف العمل.

- EEA الوكالة الأوروبية للبيئة.

- EMEA الوكالة الأوروبية لتقييم المنتجات الطبية.

4- محكمة العدل الأوروبية:

تتكون من 15 قاضيا يساعدهم 8 من النواب العامين تعينهم الدول **الأعضاء** تحت محكمة العدل نجد المحكمة الابتدائية تم تأسيسها سنة 1989 لمساعدة محكمة العدل الأوروبية، كلاهما مقره في لوكسمبرغ.

من اختصاصاتها كل النظام القانوني وتسوية النزاعات في تطبيق قوانين الاتحاد، يمكنها النظر في النزاعات بين الدول، بين المؤسسات فوق القومية والدول، بين المؤسسات فوق القومية، بين المؤسسات فوق القومية والشركات والأشخاص. أهم وظائفها هو الحرص على تطبيق قوانين الاتحاد.

المحكمة الابتدائية تنظر في القضايا التي تنشأ بين الموظفين ومستخدميهم، قضايا التعويض ضد الاتحاد، ليس من مهامها ضمان تطبيق القوانين الاتحادية.

5- **محكمة مدقي الحسابات: E.C.Auditors**: يضم شخصا عن كل دولة يتم تعيينهم بالإجماع في المجلس مهمتها فحص حسابات وإدارة مؤسسات الاتحاد.

وهذا الفحص يمكن أن يتضمن مراجعة كيف تحصل المؤسسات الحكومية وأطراف أخرى على الأموال وأوجه إنفاقها، وكذلك عندما تحصل على أموال من ميزانية الاتحاد.

وهي لا تمتلك سلطة قانونية، عليها تقديم تقرير عن مهمتها كل نوفمبر من كل سنة لبرلمان الاتحاد.

6- اللجنة الاجتماعية والاقتصادية:

هيئة استشارية مشكلة من 222 عضو تمثل مختلف الجماعات الاقتصادية والاجتماعية من الدول الأعضاء، تجتمع في بروكسل وتضم 3 لجان:

- لجنة المستخدمون: لجنة المستخدمين، مجموعات استشارية تستشيرها اللدول والمجلس الأوروبي قبل اتخاذ قوانين تمس القطاعات المعنية.

- لجنة الإقليمية:

هيئة استشارية: تم تأسيسها بعد تبني معاهدة الاتحاد الأوروبي يجب استشارتها قبل اتخاذ أي قرار في مسألة تمس المنطقة الإقليمية لأوروبا في التشريعات، السياسة من منظور إقليمي أو محلي، في **البداء** تهتم بالانسجام

الاقتصادي والاجتماعي، ثم العمل فوق القومي الصحة العامة، التعليم والمواضيع الثقافية.

تضم 222 عضو منتخبين ديمقراطيا من بين السياسيين في البلديات والأقاليم داخل الاتحاد الأوروبي.

بما يعمي أن هناك إجراءات عميقة في مجال الحقوق والواجبات للأفراد كمواطنين في الاتحاد الأوروبي بما يظهر القدرة في "الحكم الراشد" في مزيد من الاتحاد السياسي الواجب إنجازها.

4- المؤسسات السياسية الأبرز: حكم عن طريق المزج بين "الحكومية" و"فوق القومية"

- المجلس الأوروبي: رؤساء الدول والحكومات مسؤول عن التفاوض "أعلى مستوى للمساومات" التي أدت إلى السياسات المشتركة.

- المفوضية: أهم وحدة تمتلك الصفة "فوق القومية"

تقوم بعدة أدوار من نوع "تنفيذي" Executive.

"صيغة حكومة" ولكن ليست منتخبة مباشرة.

"لها دور المبادرة بالتشريعات و"حارس للمعاهدات".

- موقعها لتوسيع تأثير أهداف المعاهدات على الدول عبر التشريعات التي يتم تبنيها.

- البرلمان: الهيكل الوحيد المنتخب مباشرة.

- يشارك الوظيفة التشريعية مع مجلس الوزراء الحكومية المشاركة في القرار وجدت أنها التوازن اللازم في مسألة وجود مؤسسة مركزية من حيث توجهاتها.

5- مسار اتخاذ القرار:

كثيرا ما تعتبر عملية اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي معقدة، حيث نجد عدة فاعلين معنيين بالمسار نظرا لوجود القرارات على المستوى الحكومي ثم القرارات على المستوى المركزي "المؤسسات فوق القومية" إلا أن أهم الأدوار تؤديها ثلاث مؤسسات مركزية فوق قومية في EU المفوضية، البرلمان، المجلس الوزاري.

كما أن تأثير المؤسسات على القرار يتغير حسب أهمية الموضوع المطروح ولكن يوجد مسار واحد بالنسبة لكل قطاع.

الأساس يكاد يكون موحدا بالنسبة لجميع المسائل المطروحة، مع وجود عدة إجراءات مختلفة في عملية اتخاذ القرار.

باختصار: يمكن أن نعتبر المسار يبدأ بتقديم المفوضية للمقترحات للعمل المشترك، ثم يمر المقترح إلى المجلس الوزاري لكي يتم معالجته في نفس المرحلة يتم تمريره إلى البرلمان الأوروبي القرار النهائي يتخذ من قبل المجلس الأوروبي بمفرده أو بالاشتراك مع البرلمان، وكل ذلك يتوقف على نوعية الإجراءات المعتمدة في عملية اتخاذ القرار حسب المسألة.

بالتوازي: مع العمل التحضيري، التعامل مع المسائل المطروحة يكون قد أخذ موقعه داخل الدول الأعضاء حسب أنظمتها.

فالحكومات الوطنية عليها أن تتخذ الموقف إزاء هذه المسائل "المسائل المقترحات المقدمة من قبل المفوضية" بعد التعامل معها من قبل المجلس الوزاري.

PROCEDURES: الإجراءات:

بعد دخل معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ توجد 3 إجراءات أساسية:

- الإجراء الجماعي:

- الإجراء الاتصالي:

- إجراء الموافقة:

1- الإجراء الجماعي: يعني بالقرارات المشتركة بين المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي، حيث يتحتم عليها الاتفاق إزاء قرار حتى يتم المضي فيه - حتى يصدر القرار.

والإجراء الجماعي هو الإجراء الذي يعطي البرلمان القدرة على التأثير على القرارات وهو التأثير الهام وهو الآن مطبق في كل القطاعات ذات الطبيعة التشريعية للاتحاد.

2- consultation procedue: الإجراء الاتصالي: المسائل المطروحة وفق هذا الإجراء على المجلس الأوروبي إعلام البرلمان الأوروبي بأي قرار قبل اتخاذه

والبرلمان هنا يمتلك فقط الوظيفة الاستشارية . هذا الإجراء هو الوحيد المتبع في قطاع الزراعة باستثناء إذا كانت المسألة المطروحة مرتبطة بالصحة العامة، حيث سيطبق الجماعي codecision.

3- إجراء الموافقة: assent pro

المجلس الأوروبي يستطيع اتخاذ القرار فقط عندما يحصل على الموافقة السريعة من البرلمان Express approval.

يستخدم فقط في مسائل محدودة ذات طبيعة دستورية، مثل اتفاقات الشراكة مع الدول الخارجية، أو قبول أعضاء جدد.

على مستوى المجلس الوزاري: نكون بصدد:

ليس الاختلاف حسب نوعية القطاعات فقط وإنما الاختلاف في عدد الأصوات الممنوحة للدول الأعضاء كما توجد قوانين مختلفة بحسب طبيعة القضايا المطروحة.

- بعض القرارات تتخذ بالإجماع: unanimity

تشمل القرارات المتعلقة بالضرائب Taxation، التأمين الاجتماعي للأفراد **المنتقلين** بين الدول، القرارات المتعلقة بانتقال العمالة بين الدول، الإجماع مطلوب أيضا إذا تعلق الأمر بتعديل مقترح "المجلس

- الأغلبية المؤهلة Qualified majority " الموصوفة":

تستخدم في القرارات المتعلقة بالسوق الموحد، السياسة التجارية، المنافسة، الزراعة، المساواة بين الرجل والمرأة، حماية المستهلك، مسائل النقل، الصحة العامة، البيئة، مكافحة الغش.

عند اتخاذ القرار بشأنها كل دولة لها عدد معين من الأصوات وحتى يتم تبني مقترح ما يجب أن يتم الحصول على 62 من أصل 87 صوت.

- ألمانيا: 10، فرنسا 10، إيطاليا 10، المملكة المتحدة 10، إسبانيا 08، بلجيكا 05، هولندا 05، اليونان 05، البرتغال 05، السويد 04، النمسا 04، الدنمارك 03، فنلندا 03، أيرلندا 03، لوكسمبورج 02.

تضمنت أيضا قسما خاصا متعلقا بالسياسة الخارجية والأمن CFSP إضافة إلى مستويات التكامل القائمة.

البعد السياسي: تم بلورته بشكل أوضح في التعديلات المتتالية التي حدثت على معاهدة ماستريخت

أ- أمستردام 1997: توسعة الدور السياسي للبرلمان الأوروبي "الحق في المساهمة في القرار بجانب المجلس الأوروبي".

- توسعة في الدور السياسي التكاملي كمؤسسة فوق قومية.

ب- نيس 2000: المجلس الأوروبي تصبح عملية التصويت بداخله تعتمد على الأغلبية المؤهلة وتم إسناد أصوات جديدة للدول الأكبر.

- كلا الأمرين (أ وب) أكدا على البعد الأساسي والهام للاتحاد وهو "supra-national" لماذا؟

- صلاحيات أوسع للبرلمان الأوروبي تعطي المواطنين الأوروبيين كناخبين مراقبة أوسع لسياسات الاتحاد كذلك "الأغلبية المؤهلة" لعدم إبعاد الدول التي ترى ضرورة الأغلبية.

- الديمقراطية: في تغيير القاعدة القانونية والتشريعية للاتحاد تتم عند تبني الميثاق الأوروبي عن حقوق الإنسان المتضمن في الدستور الأوروبي عشية توسعة 2004.

ثم أكبر توسعة على الإطلاق بضم 10 دول، بما يزيد من الانتشار الأفقي والعمودي، في المسار ومزيد من التعقيدات في المراحل اللاحقة:

Cyprus, Estonia, Hungary, Latvia, Lithuania, Malta, Poland, Czech Republic, Slovakia, Slovenia.

5- التكامل والهوية الوطنية:

تطور نظام متعدد المستويات من "الحكم" والسعي نحو دستور موحد تدفع الاتحاد الأوروبي نحو مزيد من التنظيم والتعديل في مستوى المؤسسات "فوق القومية" في حين أن تشريعها سيعود إلى الدول بمؤسسات "sub-national". السياسية والإدارية.

السؤال إلى أي مدى تستطيع هذه المستويات السياسية والاقتصادية من النشاط أن تخلق نوعا من الهوية المؤسساتية من مواطنيها "بطريقة أخرى يمكننا الحديث عن إعادة تشكيل الإقليم، الهوية، وتحديد المسؤوليات الوظيفية في أوروبا الراهنة بين الدولة القومية والمؤسسات "فوق القومية".

المصطلح **المفتاح** لهذا كله هو "Europeanisation"

أولا: بالطريقة التي تتطور بها المؤسسات نفسها.

ثانيا: ودراسات حول نفاذ السياسات الوطنية عبر المؤسسات الأوروبية.

ثالثا: تعبئة الفاعلين الحكوميين في مستوى الاتحاد.

التركيز يتم حول: الروابط والتوترات بين الاتحاد كهيئة حل الأزمات.

التوترات: مرتبط بعوامل القومية والسياسية polity

وتلك بين السياسات الوطنية و بين عملية اتخاذ القرارات الاتحادية EU

وتعدد مستويات اتخاذ القرار.

- التحليل هنا ينطلق من كون EU هيئة سياسية وليست فقط هيئة اتخاذ قرار وأن الدستور الأوروبي سوف يفرض التزامات سياسية وقانونية على الدول الأعضاء.

الدستور الأوروبي:

المعاهدة المؤسسة لدستور لأوروبا فقط مجرد معاهدة إضافية لأنها تؤسس إتحاد جديد هو E.U يقوم على دستوره الخاص به، هذا الإتحاد، قانونياً، دستورياً وسياسياً سيكون جديداً ومختلفاً عن الاتحاد القائم حالياً.

الاتحاد الجديد قائم على دستوره الخاص به "دستور دولة" سيجعل الاتحاد الأوروبي دولة جديدة في المجتمع الدولي، دولة فتية وجديدة، دولة قوية ربما ولكن بكل مظاهر الدولة التي فيها ستضمحل الدول الوطنية المشكلة لها وتختزل إلى شكل أقاليم ومقاطعات داخل الدولة الجديدة.

بذلك سيكون الدستور الأوروبي المصدر الأساسي للسلطة القانونية في أوروبا، وتؤخر الدساتير الوطنية إلى مصدر أخير للسلطة القانونية.

- الدستور الأوروبي سيكون طرف في الدستور الوطني ولا يمكن تعديله إلا بموافقة الدول الأخرى.

- هذه هي الخطوة الأهم في مسار التكامل الأوروبي عبر 60 سنة الماضية حيث تم التحول من E.E.C إلى E.U مشكلة قوة عظمى في العالم.

- تسميتها بمعاهدة الدستور هو فقط لإظهار معناها ومقارنتها مع المعاهدات السابقة مثل استرداد، ماستريخت، روما... وهو العمل الأوروبي الوحيد الذي يمكن اعتباره دستوراً ومعاهدة دستورية في الوقت ذاته، في القانون الدولي، معاهدة هي اتفاق بين مجموعة دول مستقلة، بالتساوي بينها، الدستور هو القانون الأساسي للدولة، يحدد قيام مؤسسات الحكم، كيف تضع قوانينها، مهامها، يحدد سياساتها

وفعلها وعلاقاتها بالدول الأخرى، هذه المعاهدة ستبقى معاهدة ستبقى معاهدة فقط إلى موعد تبني الدستور ودخوله حيز التنفيذ.

نصت المادة 101:

هذا الدستور يؤسس الاتحاد الأوروبي:

في الوقت الحالي الاتحاد قائم بين الدول مؤسس بمعاهدة ماستريخت وما تقترحه معاهدة الدستور هو اتحاد أوروبي، سيقوم سياسيا وقانونيا مختلفا كليا عن الاتحاد الحالي.

المادة 107: هذا الاتحاد الجديد بدستوره الخاص به، تعطيه الشخصية القانونية lawyerly personality ومقومات وجود متميزة لأنه بالصيغة القائم بها حاليا لا يمتلك هذه الصفة.

وفي الصيغة الحالية الدول الأعضاء هي الأعلى وليس الاتحاد لأنه اتحاد ما بين حكومات intergovernmental ولكن الدستور سوف يغير هذا مطلقا:

قانونيا ودستوريا سيكون الاتحاد منفصلا عن أي من دوله الاعضاء مثل "بالقاريا في ألمانيا، فرجينيا وكاليفورنيا في USA". وهذه هي الخطوة الدستورية الأساسية في التحول.

تؤكد هذا المادة: 106

"الدستور والقوانين التي تتبناها مؤسسات الاتحاد في ممارسة اختصاصاتها لها الأولوية على القوانين الوطنية" هذا في معناه أنها ستكون فوق الدساتير الوطنية في السياسات العامة، ولا يريد الاتحاد إلا أن يشمل جميع القطاعات تحت سيطرته.

- نزع السيادة بالكامل لصالح سيادة جديدة.

10. المواطنون في الاتحاد يتمتعون بالحقوق ويحرصون على أداء الواجبات المنصوص عليها في الدستور"

الدراسة:

Dr, Anthony Coughlan

www.the.Bruges.Group.htm

القسم الثالث

CFSP -6

6-1- تأسيس CFSP

6-2- كيف تعمل CFSP

6-3- دور المفوضية في مسار CFSP

6-4- التمثيل الخارجي ودور الترويكا CFSP

6-5- المؤسسات الأخرى المؤثرة على CFSP

السياسة الخارجية والأمنية المشتركة CFSP

1- تأسيس CFSP

- CFSP تم وضعها لتكون الدعامة الثانية للاتحاد الأوروبي في معاهدة ماستريخت حول الاتحاد الأوروبي 1993.

- حصلت عدة تغييرات هامة على الصيغة الأولى لـ CFSP السياسية، قبلت CFSP على أساس كونها تعني بالأمن المشترك والسياسة الدفاعية (C.E.S.D.P) تحت غطاء CFSP.

- في مؤتمر لايبك 15 ديسمبر 2001 تبنت الجماعة إعلاناً عن القدرة العلمية لـ E.S.D.P، معترفة رسمياً بأن E.U هو الآن قادر على القيام بعمليات إدارة النزاعات والسيطرة.

وتحولت الإجراءات المؤقتة التي أقيمت وفقاً لمعاهدة استردام إلى إجراءات دائمة.

2- كيف تعمل CFSP: حددت معاهدة استردام 5 أهداف أساسية لـ CFSP

أ- حماية القيم المشتركة، المصالح الأساسية، استقلال ووحدة أراضي الاتحاد بالتوافق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ب- تدعيم أمن الاتحاد في مختلف المجالات وبمختلف الطرق.

ج- تدعيم الأمن الدولي وحفظ السلام بالتوافق مع مبادئ U N O وكذلك الإعلان النهائي لهلسنكي، وميثاق باريس.

د- ترقية التعاون الدولي.

هـ- تطوير وتدعيم الديمقراطية وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وقد حددت المعاهدة كذلك مختلف الطرق التي من خلالها يمكن متابعة هذه الأهداف.

1- تحديد المبادئ والخطوط العامة للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة (يحددها المجلس الأوروبي).

2- اتخاذ القرارات بشأن الاستراتيجيات المشتركة.

وهذه الوسائل حددتها معاهدة استرداد وحددت أيضا مجموعة القضايا للعمل حولها بين الدول، كل إستراتيجية تميز أهدافها، مداها **الزماني** والموارد اللازمة لها والتي ينبغي للاتحاد ودوله أن يوفرها.

توجد استراتيجيات عن روسيا، أوكرانيا، حوض المتوسط ومسار السلام في الشرق الأوسط، وكلها أيضا يحددها المجلس الأوروبي.

3- تبني العمل المشترك والمواقف الجماعية.

يضاف إلى هذا جملة مبادئ: لأجل الحوار المنتظم مع مجموعات أخرى عادة تكون بنشاط الترويج، المبحوثين الرسميين، مستوى مجموعات العمل **القيم**، وفي بعض الحالات مؤتمرات بين جميع الدول الأعضاء على مستويات الممثلين، الوزراء أو **القمة**.

- خارج هذه المبادئ التنظيمية:

يحتفظ الاتحاد بحضور سياسي وخصوصا في مناطق النزاع والأزمات، مبحوثين خاصين تم توجيههم إلى منطقة **البحيرات** العظمى في إفريقيا، إلى الشرق الأوسط، مقدونيا، إثيوبيا، وأفغانستان، هؤلاء الممثلين الخاصين للاتحاد يشكلون حلقة اتصال مباشرة حول التطورات **المرتقبة** في هذه المناطق وتتيح للاتحاد قدرة فاعلة في البحث عن المستويات النهائية.

3- دور المفوضية في مسار CFSP:

المفوضية جهاز مشترك في العمل الجماعي الذي تتخذه CFSP، فهي كأي دولة عضو، ستعود إلى المجلس الأوروبي في أية مسألة تعني CFSP ويمكنها تقديم مقترحات له بشأنها، يمكنها أيضا تشير على الرئاسة بجلسة طارئة للمجلس ووضع التصورات للوحدة السياسية ليتم الأخذ بها، كما أنها تسهر على وضع السياسة المالية لـ CFSP .

المفوضية أيضا شريك في تطورات CESDP وتساهم وفق الصلاحيات المخولة لها بالمعاهدة.

المفوضية مسؤول وحيد من عدة سياسات خارجية للاتحاد، مثل التجارة، لها المسؤولية وحدها في العمل الإنساني للاتحاد في المناطق ال.....، المساعدة من أجل التنمية، إعادة الإعمار ومنظومة العقوبات، المجلس والمفوضية مسؤولان مشتركان عن تأمين عمل ونشاطات الاتحاد الخارجية، علاقاته الخارجية، الأمن، الاقتصاد والسياسات التنموية.

4- التمثيل الخارجي ودور الترويكا:

في حين أن التمثيل الخارجي داخل الاتحاد يقع على المفوضية وفودها، فإنه في مجال CFSP تقع المسؤولية على رئاسة الاتحاد، عن طريق سفرائها. وفود المفوضية مع ممثلي الدولة التي تتأصل الاتحاد في المستقبل يتم اشراكهم مع الرئاسة كطرق في تريكا محلية.

(الدولة الرئيس الحالي + وفد المفوضية + ممثلي الرئاسة القادمة)

5- المؤسسات الأخرى المؤثرة على CFSP:

أ- المجلس الأوروبي: رؤساء الدول والحكومات + رئيس المفوضية

يجتمع على الأقل مرة واحدة في $\frac{1}{2}$ سنة (واحد تحت كل رئاسة على الأقل) وذلك لوضع الخطوط العامة وتحديد أولويات سياسات الاتحاد بما فيها CFSP.

ب- مجلس الوزراء: وزراء خارجية الاتحاد وممثل العلاقات الخارجية للمفوضية
يجتمع كمجلس للشؤون العامة مرة واحدة في الشهر على الأقل، يتخذون القرار

بشأن العلاقات العمل المشترك والمواقف الجماعية التي تعود مسألة تطبيقها وتنفيذها إلى الرئاسة.

ج- دولة الرئاسة: تلعب دورا حيويا في تنظيم عمل المؤسسة تحديد كالقوة المحركة في مسار اتحاد القرار، تنظم وترأس الاجتماعات وتعمل على تدليل الصعوبات وتحافظ على إمكانية الخروج باتفاق وهو دور مفتاح في CFSP حيث تسعى إلى حصول الاجماع.

د- البرلمان الأوروبي: يتم استشارته وإعلامه بانتظام عن التوجهات الخارجية للاتحاد والخيارات المتبعة على مستواها.

هـ- الممثل الأعلى: High Representant of C F S P:

تم خلق المنصب وفق معاهدة امستردام، كمكتب وهو مرتبط بمكتب الأمين العام لمجلس الوزراء.

يشارك H R C F S P في اجتماعات المجلس في كل الفضاءات ذات العلاقة مع CFSP وخصوصا عبر المساهمة في إعداد وتحضير وعملية اتخاذ القرار.

كما يساعد H R C F S P الرئاسة في التمثيل الخارجي للاتحاد ويساعد مجلس وزراء الخارجية في اتخاذ القرارات الخارجية.

خافيي رسولانا: تم تعيينه ك h.r أول في 18 أكتوبر 1999.

و- حدة الإنذار المبكر وتخطيط السياسات:

تم تأسيسها لدى سكرتارية المجلس مهمتها دراسة وتحليل مختلف التطورات الدولية كذلك الأحداث بما فيها الإنذار عن مدى بزوغ الأزمات، ولها أن ترسم الخيارات الممكنة للسياسة، والتي تتضمن التوصيات والإستراتيجيات التي تقدمها للمجلس تحت مسؤولية الرئاسة المفوضية تعيين عضوا في وحدة السياسات هذه.

ز - EUMC: لجنة الإنتماء الأوروبي العسكرية:

تتألف من قادة الدفاع ممثلين بممثلهم العسكريين EUMC سؤول عن توفير النصيحة والتوصية عن المسائل العسكرية في الاتحاد الأوروبي، يمارس الإدارة العسكرية كل النشاطات العسكرية للمجموعة وبما فيها قوة الاتحاد الأوروبي EUMS رئيس يحضر اجتماعات المجلس عندما يتعلق الأمر بقدرات تعني شؤون الدفاع

- EUMS: تعمل ضمن هياكل المجلس الأوروبي، توفر الخبرة الدعم العسكريين (esdp) بما فيها عمليات تدخل الاتحاد في إدارة الأزمات الخارجية، تمتلك القدرة على الإنذار المبكر، تحليل الأوضاع القائمة للتخطيط الإستراتيجي بما فيها تحديد القوات الأوروبية الوطنية والمتعددة الجنسية، وتنفيذ السياسات والقدرات المتخذة من قبل EUMC.